المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Small and Medium Enterprises (SMEs)

أد. نبيل الحسيني عوض*

مقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، لما لها من دور ايجابي وهام في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً أو كلياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة الى جانب تمييزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة، ويرى المعترضون على تبني المشروعات الصغيرة أنها أنشئت على جانب التصنيع الكبير، ومن ثم ينبغي أن تأتي في إطار استراتيجية تعظم قيمتها المضافة وأن تكون في إطار صناعات مكملة لصناعات كبيرة كما هو حال تجربة إيطاليا والبرازيل، وحتى اليابان، فالمشروعات الصغيرة عملت في مجال صناعة السيارات والكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية ، وليس في مجال تعبئة وتوزيع المواد الغذائية.

وأيا كانت الأسباب فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة واقع لا يمكن تجاهله، وأصبحت له جمعياته وبرامج تمويله ، ولكن نظرا لأن معظم هذه البرامج تأتي في إطار المعونات والمنح الخارجية ، فإنها تعتمد آلية الإقراض بفائدة كطريقة وحيدة لتمويل هذه المشروعات، ومن دواعي الاختصار وعدم التكرارية سيتم خلال هذه المقالة استخدام مصطلح المشروعات الصغيرة ليعبر عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعندما يطلق لفظ المشروعات الصغيرة كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع أن كلمة المشروعات تتسع للمجالات المختلفة سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية.

أولا: الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة

١- تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، فقد بذلت جهوداً كبيرة لتعريف المشروع الصغير، ولتحديد تعريف واضح يجب توفر عدة عوامل أهمها توفر المعلومات ودقتها والبناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية، وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبرالتعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها ولكن هنالك عدة تعاريف تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي محدد.

ومن اليسير وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن من العسير تحديد مفهومها تحديدا مقبولاً على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي ويعزي هذا إلى الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى وخير دليل على ذلك التفاوت النسبي الكبير بين

*أستاذ بكلية الهندسة جامعة حلوان – أمين صندوق جمعية المهندسين المصرية

المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة قياساً بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، فإن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز ٢٠ مليون دولار، في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال لكل منهما بين ٢٠ ألف دولار ومائة ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان، فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي غالبا ما يكون هناك نقصاً حادا فيها ولذا فإن تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متباينا.

واختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها، ويتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة، ويفضل البعض في تعريف المشروعات الصغيرة استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين ٥٠ – ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة.

ويمكننا أن نلاحظ التباعد في الدول المختلفة من خلال الجدول التالى:

الدولة / الجهة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
مصر (تعريفات متعددة منها)	عدد العمال	١-٤ عامل	٥-٤٩ عامل	٥٠-٩٩ عامل
	أصول ثابتة	أصغر من ٢٥ ألف جنيه	من ٢٥ إلى أصغر من ١٠٠ ألف جنيه	من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢ مليون جنيه
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	١-٥ عامل	٦-١٥ عامل	
	أصول ثابتة		أصغر من ٢٥ ألف جنيه	
الإتحاد الأوروبي	عدد العمال	حتى ١٠ عمال	حتى ٥٠ عامل	حتى ٢٥٠ عامل
إنجلترا	عدد العمال		أصغر من ١٥ عامل	
	رأس المال		أصغر من نصف مليون جنيه إسترليني	
المكسيك	عدد العمال	أصغر من ١٥ عامل	١٦-١٠٠ عامل	١٠١-٢٥٠ عامل
اليابان	عدد العمال	أصغر من ٣٠٠ عامل		
ماليزيا	عدد العمال	من ٥-٥٠ عامل	أصغر من ٧٥ عامل	

وقد ظلت المشروعات الصغيرة فى مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل، وبصدورالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى **بقانون تنمية المنشآت الصغيرة** توفر الإطار القانونى المنظم لتلك المشروعات، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيها ولا يجاوز مليون جنيها ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا، وفى ما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا أو خدمياأو تجاريا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنها، وهذا يتفق الى حد كبير مع تعريف البنك الدولي.

وقد أدخلت تعديلات عديدة على هذا القانون وهو حاليا قيد المناقشة في مجلس النواب تمهيدا لإصداره، ويتم العمل حاليا بالتعريف الصادر عن البنك المركزى المصري في ٢٠١٥ كما يلى:

تُعرف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كما يلى:

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس	
	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة جدا	من مليون إلى أقل من مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ومن ٣ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه			
المتوسطة	من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه		من ٥ مليون جنيه إل ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية	

*حجم العمالى استرشادى وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

** يتم استخدام "رأس المال المدفوع" فى حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلا من حجم الأعمال. وذلك لمدة عام واحد لبدء مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال. وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلى القائم علىحجم الأعمال.

٢- أنواع المشروعات الصغيرة

تندرج أنواع المشروعات الصغيرة في خمسة أنواع رئيسية:

أ- زراعية وإنتاج حيوانى

كافة المشروعات المرتبطة باستصلاح الأراضي لزراعتها والأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والطيور والنحل والإنتاج الأول للمواد الغذائية بصفة عامة.

ب- مشروعات انتاجية

وهى مشروعات تعتمد علي المصانع الصغيرة وورش إنتاج السلع الاستهلاكية، ويتمثل غالبها فى الصناعات التحويلية، بمعني تحويل خامة أو استخدام المواد الأولية لتصنيع منتج نهائي أو وسيط وتحقيق قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لدي المشروع والالتزام بالتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة من نفس الصنف.

لوازم سباكة صحية

ج- صناعة مغذية

كل مشروع ينتج قطع غيار أو أجزاء من منتج يحتاجه المصنع الكبير مثل الصناعة المغذية (للسيارات – الأجهزة المنزلية – الملابس الجاهزة ...إلخ)

د- مشروعات خدمية

كل مشروع يقدم خدمة للمستهلك مثل (اصلاح السيارات – إصلاح الكاوتش- مكتب كمبيوتر – خدمات سياحية...)، أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه، ومنها المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها.

المسامير والصواميل

مجزر دواجن

هـ- مشروعات تجارية

المشروعات التي تقوم بشراء سلعة، وإعادة بيعها لتحقيق ربح سواء تجارة الجملة أو التجزئة، أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة واعادة استثمار الربح.

مطعم وجبات سريعة متنقل

مكتبة متنقلة (بيع الكتب)

٣- لماذا الحاجة الى المشروعات الصغيرة

أ- قد عانت أطروحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى ستينات القرن الماضى نوعا من التهميش فى البلدان النامية وانحصرت فى بعض الأعمال الحرفية، وبعد إقبال هذه الدول على تطبيق برامج الخصخصة حيث تم التخلي عن المشروعات ذات الحجم الكبير التي كانت تمتلكها الدولة علاوة على أن القطاع الخاص الذى نشأ فى ظل هذه البرامج غير مؤهل للقيام بدور هذه المشروعات، ومن ثم أصبحت تمثل طرحا يحتل أولية متقدمة على أجندة اقتصادات الدول النامية، فهي في الأجل القصير تمثل حلا ضروريا للإسهام في حل مشكلتي البطالة والفقر اللتان تعاني منهما دول العالم الثالث،

ب- أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أظهرت التطبيقات العملية للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وعلى الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها:

(١) الدورالهام لهذه المشروعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما سيتضح تفصيلا فى البند ثانيا.

(٢) انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في العديد من الدول.

(٣) تخلف الخبرات الفنية المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أسس اقتصادية وفنية متقدمة.

(٤) ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة، ومن ثم فإنها تتناسب ومتطلبات السوق المحلية.

(٥) المساهمة في زيادة الادخارات والاستثمارات وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية

والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك وتؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

(٦) الاعتماد على الموارد المحلية ومخرجات المشروعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد.

(٧) تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.

(٨) المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.

(٩) لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو إلى مساحات واسعة.

(١٠) تخدم كمدرسة أو ورشة تدريب لبعض الحرف وزيادة بعض المهارات.

(١١) تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.

(١٢) وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة.

٤- تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يرى المتخصصون تصنيف المشروعات الصغيرة على أساس نوعين من المعايير، **الأول:** يأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال، **والثاني** يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة، ويمكن تلخيصهما على النحو التالي:

أ- المعايير الكمية Quantitative Criteria

تتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى كما أسلفنا وفق امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، واستخدمت معايير عديدة لهذا التصنيف مثل معيار (العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، عدد العاملين، حجم المبيعات، وشكل الملكية، مبلغ الأصول) وبالتالي المشروعات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة، ويفضل البعض استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة ويلاحظ من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى **بقانون تنمية المنشآت الصغيرة** أن المشرع المصرى قد استخدم معيارى العمالة ورأس المال فى تعريف المشروعات الصغيرة، ولم يحدد هذا التصنيف المشروعات المتوسطة.

وهناك تصنيف آخر يتفق إلى حد كبير مع التصنيف السابق حيث تقسم الدول العربية الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط الى:

- **الصناعات متناهية الصغر: (MICRO)**

التي تشغل اقل من ٥ عمال وتستثمر اقل من ٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- **الصناعات الصغيرة (SMALL)**

التي تشغل ٥ – ١٥ عامل وتستثمر اقل من ١٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- **الصناعات المتوسطة (MEDIUM)**

التي تشغل ١٦ – ٢٥ عامل وتستثمر من ١٥٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ دولار (عدا الأبنية والعقارات).

ب- المعايير النوعية Qualitative Criteria

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل إدارته وملكيته. وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

(١) عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.

(٢) تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

(٣) مجال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

(٤) حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.

ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن:

المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

ثانيا: دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الصناعية بمصر

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة علاوة على قدرتها على المساهمة وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية والتي تعد

مصر منها، ومن المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص والمحرك والدافع لعجلة الاقتصاد وتُشَكِّلُ ما يزيد على نسبة ٩٠% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من ٦٠% من جملة هذا القطاع، ومن ثم تعتبر رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، وأصبح الاهتمام بها توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة في البلدان الأقل نمواً، وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة.

وازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من اجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام ، وسواءً بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة، وهي مزايا تتوافق مع الظروف المحلية فى مصر.

يتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وللدورالهام الذى يمكن أن تلعبه فى التنمية الصناعية لمصر.

١ – <u>الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة</u>

أ– تساهم المشروعات الصغيرة مساهمة كبيرة فى استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل باستمرار عن طريق خلق العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، ويرجع ذلك إلى ما لها من القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وحديثى التخرج من خريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية نظراً لأنها في معظمها كثيفة العمالة وتستخدم تقنيات بسيطة، وهذا من شأنه الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع وتخفيف حدة الفقر، حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية حديثة أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقات هذه الملايين من فرص العمل.

ب– تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنويع الإنتاج، وحيث أن العديد من هذه المشروعات تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة ومن ثم تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخول على مستوى الأفراد أو على المستوى الإقليمى، ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخول وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

ج– زيادة القيمة المضافة المتحققة من خلال تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، بما يساهم بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة للمشروعات الوطنية ويعزز الناتج المحلي الإجمالي كما تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها.

د– توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، ويحد من التبعية.

هـ– يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة وتشكل نواة مغذية للصناعات والمشروعات الصناعية الكبيرة سواء محلية أو خارجية عند مستويات معينة من الإنتاجية، وبهذا يتم توفير النقد الأجنبي الذي ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

و– استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرمجيات التي تعتمد أساساً على المعرفة والمهارة

وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المتحققة، واعتبارها وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار.

ز- تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى والقيام بدور أكثر ايجابية في استحداث منتجات جديدة والمساعدة في تنمية الصادرات، من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط.

وعلى ذلك فإن تطوير تلك المؤسسات يعد أمرا حيويا، فعدم مقدرة تلك المؤسسات على تطوير نفسها يعنى تحدى للنمو الإقتصادى ككل، وزيادة معدلات البطالة وهجرة العمالة للخارج، فالدول المتقدمة تحاول إجتذاب العمالة الرخيصة من الدول النامية.

٢- <u>الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة</u>

في ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يمكن أن تتحقق علاوة على الأهداف التنموية العديد من الأهداف الاجتماعية منها على سبيل المثال:

أ- الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث تمنح الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة من خلال تبني نهج المشاركة المجتمعية وتلبية رغباتهم في الاستقلالية والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية – البطالة – بتوفير فرص عمل.

ب- دمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

ج- تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، وتشجيع المبادرات الفردية من اجل المشاركة الواسعة للأفراد باعتبار أن غالبية عملاء هذه المشروعات من أبناء المجتمع المحليين.

ثالثا – <u>المشكلات والتحديات التى تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة</u>

هناك العديد من المشكلات والتحديات التى تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة وتحويلها لقيم إيجابية، وقد أدت هذه التحديات إلى بروز العديد من المشكلات التى تعانى منها هذه المشروعات، كما أن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار وشُح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة، ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين **ترتبط المجموعة الأولى** بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية، **أما الثانية** فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع.

ويميل معظم الخبراء إلى تقسيم تلك التحديات إلى: مادية وتسويقية وإدارية وفنية وتحديات أخرى.

١- <u>تحديات مادية</u>

وتعنى كل ما يتعلق بأساليب التخطيط المالى أو الإقتصادى التى يخططها المستثمرون لمشروعاتهم والتى تشمل فى معظمها التمويل والتسويق والضرائب والرسوم وارتفاع التكلفة، وكذلك طرق إدارة الموارد المحدودة المتاحة لديهم، وأساليب الإدخار والإستثمار لديهم.

أ- التمويل

يعتبر التمويل في مقدمة المشاكل والتحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله، ونظرا لأن التمويل يعد عاملاً أساسياً ومهماً في تنمية هذه المشروعات ومساعدتها على النمو والعمل، وحيث أن المصارف فى غالبية المشروعات هى المصدر الرئيسى لتوفير التمويل كما سيتضح فيما بعد، فإن عدم ترحيب البنوك بتمويل المشروعات الجديدة وخاصة المشروعات التكنولوجية يمثل تحديا خطيرا يهدد بتوقف معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

ويرجع عزوف المصارف عن التمويل لأنها عادةً ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض هذه المشروعات أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الكبيرة، ويعود ذلك ربما إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على

الإطلاق، مع ارتفاع معدل الفوائد واعتبار قروض المشروعات الصغيرة قروضاً شخصية، وقد نتفهم أن البنوك لا تفضل المخاطرة، لكن من المتعارف عليه أن نجاح المشروعات الصغيرة هو استمرار للنشاط المصرفى، فالشركة الناجحة تضيف للاقتصاد وتضيف لقطاع البنوك روافد جديدة، ومن ثم يحتاج القطاع إلى نظرة تنموية وليست تجارية من جانب القطاع المصرفي.

على الجانب الآخر غالباً ما يشتكي أصحاب المشروعات الصغيرة من ارتفاع معدل الفوائد واعتبار قروض المشروعات الصغيرة قروضاً شخصية، وأن البنوك التجارية مازالت تتعنت معهم، وكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، علاوة على أن المصارف كثيراً ما تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر، ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قِبَل المصارف، وقبل أن نخوض فى التحديات المتعلقة بالتمويل يجب أن نتعرف على المصادر التى يمكن من خلالها حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم.

١ – مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

أ– الاقتراض: من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل.

ب– حصص رأس المال: من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح.

ج– الائتمان التجاري: إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.

د– التمويل التأجيري: إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأُصول الثابتة.

هـ– السوق المالي: وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

٢– المشاكل المتعلقة بالتمويل

نستعرض فى ما يلى بعض المشاكل المتعلقة بالتمويل والمؤثرة على إقامة أو استمرار المشروعات الصغيرة:

أ– عدم الحصول على القدر الكافي من التمويل بما يتناسب مع متطلبات المشروعات.

ب– كثرة وصعوبة الإجراءات المتبعة والمستندات المطلوبة عند الحصول على قروض.

ج– ارتفاع نسبة مساهمة العملاء.

د– كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها نظرا لارتفاع نسب الفائدة على القروض التي تصل إلى ١٦% أو أكثر في بعض البنوك، وعدم إعطاء ميزة نسبية للمشروعات الصغيرة الصناعية بمنحها قروض بأسعار فائدة أقل وفترات سداد أطول.

هـ – مغالاة بعض البنوك في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية.

و– عدم تناسب الحد الأقصى للقرض الذي يمنحها الصندوق مع تكاليف المشروع الحالية.

ز– عدم وجود نظام يتبنى منح القرض لمشروع بتم تملكه بعد سداد القرض بدلاً من التمويل النقدي.

ح – عدم التنسيق بين الجهة المصدرة لترخيص تشغيل النشاط والبنوك المانحة للقروض، فجهة الترخيص تشترط ضرورة تركيب الآلات للحصول على رخصة تتشغل النشاط ، الذى يتعارض مع طلبات مؤسسات التمويل بضرورة الحصول على الرخصة أولاً لإمكانية منح القرض المفترض أنه مخصص لتدبير الآلات.

ط – عدم توفر دليل عن أماكن وشروط تمويل المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول عليها.

ي – عدم كفاية منافذ التمويل، فعلى الرغم من وجود حوالي ٥٠ بنك إلا أن أقل من ١٠ منهم تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة كما أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يملك العدد الكافي من الفروع بالمحافظات، وتزداد المشكلة في المحافظات الحدودية.

ك – حرمان قطاع كبير من المشروعات الصغيرة من الاستفادة بقرار البنك المركزي بإعفاء البنوك من نسبة ١٤% الاحتياطي الإلزامي من قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة بسبب أن القرار عرف تلك المشروعات بأن رأس مالها لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنيه وتتعامل بحجم مبيعات لا يقل عن مليون جنيه ولا يزيد عن عشرين مليون جنيه في السنة.

ب- الزيادة في أسعار العقارات وارتفاع الإيجارات

تأتى الزيادة في أسعار العقارات وارتفاع الإيجارات التجارية والسكنية كأحد التحديات لما تمثله من زيادة في كلفة تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع غالباً مواكبة الارتفاعات المطردة في اسعار الأراضى أو إيجار المساحة التجارية التي يستأجرها المشروع في المراكز التجارية، التي لا تفرق بين صاحب المشروع الصغير والمحال التجارية العالمية وأصحاب الوكالات الكبيرة،.

وتناشد هذه الدراسة الشركات المالكة للمراكز التجارية في مصر إلى تخصيص نسبة من مساحاتها التجارية للمشروعات الصغيرة، حتى يتمكن رواد الأعمال من دخول سوق العمل بقوة قادرين على المنافسة فيها وتطوير قدراتهم واستيعاب ديناميكية التجارة، من خلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة للقيام بالتنسيق مع المراكز التجارية لتوزيع وتخصيص بعض المساحات لأصحاب المشروعات الصغيرة بأسعار مناسبة لمساعدتهم على العمل، ومد يد الدعم لهم.

ج- الضرائب والرسوم

يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب، وتتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية بما يؤثر بشكل سلبى على الأرباح ، هذا ويلزم قانون الضرائب الجديد كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة كما يلزم بأن تلجأ هذه الوحدات إلى مكتب للمحاسبة وهو ما يعد عبء على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة، بالإضافة إلى عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المشروعات الغير ممول مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

د- ارتفاع التكلفة

تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية فى مقدمة أسباب ارتفاع التكلفة بسبب اعتماد تلك المشروعات فى غالبية انتاجها على المواد الأولية المستوردة لعدم توفرالمحلى منها أو عدم مطابقته للمواصفات المطلوبة للمنتج وخاصة عند تصنيعها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات توفير احتياجاتها لإنتاج سلعة منافسة، كما يساهم فى ارتفاع التكلفة الزيادة المستمرة فى تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية، بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تفتقر إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة دون الأخذ فى الاعتبار مستلزمات الإنتاج الأخرى.

٣- التسويق

يعد تسويق المنتجات سواءً في السوق الداخلي أو في الأسواق الخارجية أحد التحديات التى تواجه نجاح المشروعات الصغيرة، وتعزى هذه التحديات فى أغلب الأحيان إلى مجموعة من العوامل، نذكر أهمها:

أ- ضعف الكفاءة التسويقية بسبب انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع.

ب- عدم توفر معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.

ج- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع.

د- ضيق نطاق السوق المحلي فصعوبة التسويق الداخلي قد تكمن في صغر حجم السوق حيث يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة، إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها مما يضعف القدرة على التسويق بالشكل المناسب.

هـ – عدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال

التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.... الخ. الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

و– منافسة المنتجات المستوردة حيث يتحتم على كل المشروعات الصغيرة أن تواجه المنافسة في مجال الاستيراد أمام المنتجات الأجنبية مع عدم توفر الحوافز الفنية والمالية والإدارية الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة منافسة المنتجات المستوردة التي تغزو الأسواق قادمة من شرق آسيا بطريقة قانونية أو غير قانونية، بأسعار وجودة تصعب منافستها لمثيلاتها من المنتجات المحلية، بالإضافة إلى قيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

ز– المنافسة الخارجية بمعنى التسويق الخارجي أي التصدير إلى الخارج فإنها بلا شك مهمة ليست سهلة على الإطلاق وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين في الخارج ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدني المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة، ومازالت قدرة مشروعاتنا الصغيرة على التصدير تتعثرأمام عدة عوامل ولعل أخطرها أحيانا عدم انتباه المستثمرين الصغار إلى وجوب الحضور في السوق العالمية واستيعابهم معطيات العولمة.

ح– عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائي، وللمساعدة فى التغلب على مثل هذا التحدى تقترح الدراسة أن تتضمن برامج المشتريات الحكومية نسبة لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة وتسهيلات مشجعة، إذ إن هناك جهات حكومية عدة مازالت غير متعاونة مع هذه المشروعات، وهذا بلا شك يمنح الفرصة لهذه المشروعات لإثبات قدراتها على التعامل وعقد الصفقات والالتزام بتنفيذها، نظرا لأن المشتريات الحكومية هى واحدة من أهم الأدوات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر مساراً يمكّن صاحب المشروع من الاحتكاك والتعلم في سوق تتسم بالمنافسة الشديدة.

ط – التضخم: يجب ان لا نغفل التضخم الذي يعتبر سببا رئيسيا لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشاريع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية نتيجة التضخم.

ى– ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

وللمقالة بقية في الأعداد القادمة إن شاء الله.